

مشروع السوق (الشرق أوسطية)

معالمه - مكوناته - إمكاناته - مآجهته

أ.م.د ربيع خلف صالح

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المقدمة :

تقف المنطقة العربية اليوم على مشارف مرحلة جديدة هي مرحلة غاية في الخطورة تهدد مستقبل وجود فاعلية هذه المنطقة. إذ في ظل ما اصطلح على تسميته بالنظام العالمي الجديد يعاد وبإلحاح طرح مشروع الشرق الأوسط كأحد أهم عناصر ومفاهيم وتوجهات وسياسات هذا النظام. إذ مثل هذا المشروع ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية (على الأقل) حلم قوى الهيمنة العالمية في تفكيك المنطقة وإعادة تركيبها على اساس غير قومي بما يضمن الا تكون القومية العربية فاعلة في شؤونها وشؤون عالمها ، بعد ان تنطوي الدول العربية في منظومات جديدة تكون السيطرة فيها لغير العرب، وكما هو واضح فقد طرح مشروع الشرق الاوسط بقوة في مثل هذه الظروف التي تمر بها المنطقة العربية نظراً لما تعانيه من فرقة وانقسام خطير وما يعانيه النظام العربي من هزال وعجز في مواجهة هذه التحديات. لقد كانت الفكرة وراء المشروع الشرق اوسطي في الخمسينات من القرن العشرين احتواء الحركة التحررية العربية في اهم الدول العربية (كالعراق ومصر وسوريا وغيرها من الدول العربية) اما في الوقت الحاضر فيغلب عليها الطابع الاقتصادي (البراغماتي) دون ان يخفى عنها الجانب السياسي، وتكمن الفكرة الاخطر وراء هذا المشروع في الخلفية الايدولوجية له ولمشاريعه الاقتصادية المتمثلة في تغييب الهوية الثقافية للمنطقة وتهميش خصوصيتها وطبيعة الارتباطات الحضارية والثقافية بين دول المنطقة.

والسؤال المهم هنا هو ما هي خلفية مفهوم الشرق الأوسط وما هي طبيعة ومعالم مشروع السوق الشرق أوسطية؟ وماهي مكوناته؟ وما هي إمكاناته وسبل مواجهته؟ وسيحاول البحث الحالي الاجابة بموضوعية على هذه الاسئلة.

اولاً: مفهوم الشرق الاوسط - الخلفية والمضامين

لقد سبق شيوع مصطلح الشرق الاوسط انتشار مصطلحان هما الشرق الادنى والشرق الاقصى على اساس البعد والقرب من اوربا حيث يشمل المصطلح الاول الدولة العثمانية

ومخلفاتها (الاقرب الى اوربا) اما المصطلح الثاني فيشمل مناطق شرق اسيا (الابعد عن اوربا)، ثم مالبث ان انتشر بعد ذلك مصطلح الشرق الاوسط.

فقد وردت اول اشارة الى مفهوم الشرق الاوسط في مراسلات الكولونيل هنل القنصل البريطاني العام في مسقط عند منتصف القرن التاسع عشر ، كما استخدمها المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن الذي كان اول مؤسسة غربية تعنى بالكتابة عن الشرق الاوسط ضمن بحوثها عن الشؤون الدولية⁽¹⁾.

وقد انتشر هذا المفهوم وذاع صيته في الفكر الاستراتيجي بعد استخدامه من قبل الكاتب الاميركي (الفريد ماهان) صاحب نظرية القوة البحرية في ايلول عام 1902 ، ثم استخدمه بعد ذلك (فالنتين شيرويل) مراسل الشؤون الخارجية لجريدة التايمز في سلسلة مقالات عن المسألة الشرق اوسطية . وفي العام 1909 صدر في لندن كتاب ل (هاملتون) بعنوان (مشاكل الشرق الاوسط) وبعد الحرب العالمية الاولى ازداد هذا المفهوم انتشارا واكتسب ذيوعا اكبر حيث انشأ (ونستون تشرشل) وزير المستعمرات البريطاني ما يسمى بأدارة الشرق الاوسط في آذار 1921، وقد ربط بهذه الادارة شؤون فلسطين والعراق وشرق الاردن⁽²⁾.

وفي الحرب العالمية الثانية انشأ الحلفاء ما يسمى بمركز تموين الشرق الاوسط وقد اجبرت بعض الدول العربية على الدخول فية لتحقيق نوع من الاندماج بين اقتصادات هذه الدول لخدمة مصالح الحلفاء بمعزل عن المصالح العربية.

وبهذا فان شيوع استخدام هذا المفهوم في الفكر الغربي لم يكن ذا دلالة جغرافية حسب، بل هو مفهوم اقتصادي سياسي أساسا، وان التسمية بذلك لاتنطلق من المكونات والخصائص البشرية والثقافية والحضارية للمنطقة بل من نظرة الغير للمنطقة ، اذ يشير في هذا الصدد الكاتب (محمد حسنين هيكل) الى ان مفهوم هذا الغير (الغرب) لهوية المنطقة يتركز على الجغرافية والاعتبارات الإستراتيجية للتوكيد على وجود الشرق الاوسط بينما يركز المفهوم العربي على التاريخ والثقافة للقول بوجود امة عربية ومفاد هذه المقولة ان الفكرة الاخيرة هي مشروع حضاري متكامل بينما الاولى هي لحظ لوضع يفترق فيه العرب احدهم عن الاخر ومن ثم يختلطون بصورة غير مرغوبة مع جيرانهم⁽³⁾.

ولقد ساهم الكاتب كارلتون كون مساهمة كبيرة في تأسيس الرؤيا النظرية للنظام الشرق اوسطي من خلال كتابه (القافلة قصة الشرق الاوسط) المنشور عام 1051 اذ شبه فيه مجتمعات الشرق الاوسط بالقافلة المتحركة (الكارفان) فهي فسيفساء او صورة متعددة الالوان،

فالناس ينتظمون في سوق اجتماعي معقد يقوم على تقسيم العمل الحرفي، وتحافظ كل جماعة على هويتها من خلال تمايز في اساليب حياتها ورموزها الثقافية، أي انها جماعات منقسمة على ذاتها لاتجتمع الا لتحقيق المصلحة. ورأي كون هذا لا يختلف كثيرا عن رأي المستشرقين، الا انه تميز عنهم بايجاد ميدان جديد للنظر الى المنطقة العربية بوصفها تضم مجتمعات بحاجة الى اعادة دمج على اسس حديثة تستبدل فيها الرابطة العرقية برابطة اتحادية تكون تابعة للثقافة الحديثة (التي تمثلها اسرائيل)(4).

اذن يضم مفهوم الشرق اوسطية في ضمير ادعيائه والمؤكدين عليه بين جناحيه اقواما من عروق شتى عربية وايرانية وتركية ومن اديان شتى اسلامية ويهودية وحتى مسيحية، حيث تمتد حدوده لتحتوي على اجزاء من المنطقة العربية واسرائيل بعد تثبيت اركانها ووجودها في ظل اتفاقيات السلام ومشروعات التسوية المعدة مسبقا مع الاردن وسوريا بتأييد من دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية ، وتعانق ذراعاها دولا ربما تمتد الى افغانستان في الشرق ، ودول اسيا الوسطى في الشمال(5). وبذلك يصبح المفهوم محايدا من الناحية الدينية والقومية ومرتبطا بالاقليم الجغرافي وليس المنطقة العربية وهو بذلك يشكل هجوما استراتيجيا على امن المنطقة العربية، وهو ما يبغيه الغرب عموما والولايات المتحدة الاميركية واسرائيل وتوابعهما خصوصا. ولكن المؤسف في الامر حقا هو ان بعض العرب من مفكرين وسياسيين انساقوا وراء هذا المفهوم فبدئوا لا يتداولونه حسب وانما يدعون ويروجون له ايضا، مهونين ومقللين من مخاطر مضامينه واهدافه السياسية والاقتصادية والثقافية، كما سيتبين ذلك في الصفحات القادمة.

ثانيا:طبيعية ومعالم السوق الشرق اوسطية

في البدء لابد من التوكيد على ان الفكرة وراء السوق الشرق اوسطية هي فكرة غريبة- صهيونية اساسا، فهي الالية لمخطط النظام الشرق اوسطي ويظهر ذلك جليا من خلال المشروعات المطروحة سواء الاسرائيلية منها منذ عهد هرتزل وحتى الان او المشروعات الامريكية والاوربية فقد ادرك الصهاينة منذ هرتزل وحتى الوقت الحاضر اهمية اندماجهم بدول المنطقة اقتصاديا وساسيا واجتماعيا، كما ادركو حجم مأزقهم الاقتصادي منذ قيام مايسمى بدولة اسرائيل، اذ لايمكن ان يوصف الاقتصاد الاسرائيلي بأنه اقتصاد دولة بالمعنى الاقتصادي للدولة المختلف عن المعنى السياسي للدولة حيث ان الاول يعني ان معظم عوامل العرض والطلب من داخل الدولة ذاتها ولا تعتمد على الخارج الا في الجزئيات وليس في الكلليات، بمعنى ان تكون هذه

الدولة ذات علاقات خارجية متكافئة، وانها تستند الى قدراتها الذاتية بالاساس في بناء صرحها الاقتصادي وليس الى العوامل الخارجية.

على وفق ماتقدم يمكن القول انت الاقتصاد الاسرائيلي هو اقتصاد مصطنع وليس اقتصاد دولة بالمعنى الاقتصادي للدولة وبالتالي فانه اقتصاد ذو اهداف سياسية وعسكرية بالدرجة الاساس. وجملة القول ان الاقتصاد الاسرائيلي يتسم بأختلالات هيكلية وارتفاع حجم الانفاق العسكري على الصعيد الداخلي، وضيق السوق الخارجية خاصة على مستوى الاقليم الى جانب اعتماده الشديد على المعونات والمساعدات خاصة الاميركية على الصعيد الخارجي⁽⁶⁾.

وبناء على هذه الحقيقة كانت الرؤى والطروحات الاسرائيلية لمشروعات السوق الشرق اوسطية منذ القدم والتي تبلورت بشكل جلي بعد اقامة مايسمى بدولة اسرائيل عام 1948، حيث اعلن حاييم وايزمان اول رئيس لاسرائيل في عام 1950 عن امله في ان تتحول دولته الى سويسرا جديدة في منطقة الشرق الاوسط، اذ بإمكانها تزويد اسواق المنطقة بالبضائع، وقد استمرت هذه الفكرة تحتل اولوية في كتابات قيادات ومفكري اسرائيل وقد كانت دراسة الباحث الاسرائيلي ميخائيل شغير في منتصف الستينات من اولى الدراسات التي انصبت على مناقشه هذه الفكرة، وقد تزامنت معها دراسة اخرى لباحث اسرائيلي اخر هو شائوول زاحي الذي كان يرى ان السلام العربي-اليهودي يمكن ان يلعب دور حيوي في توفير الشروط الضرورية لحفز القطاع الصناعي في اسرائيل وتنمية صادراتها⁽⁷⁾.

وكان ولايزال شيمون بيريز ابرز الصهاينة الداعين الى التعاون الاقتصادي بين الدول العربية واسرائيل واقامة السوق الشرق اوسطية، اذ طرح بيريز في منتصف الستينات وقد كان وقت ذاك احد القياديين الشباب البارزين في حزب العمل تصورا مؤداه ان التعاون الاقتصادي خاصة الصناعي بين اسرائيل ودول المنطقة يمكن ان يهيء الوضع النفسي لاسقاط مايسمى بالكره النفسي بين العرب واسرائيل، كما قدم اقتراحا في ان تقبل السوق الاوربية المشتركة كلا من اسرائيل ولبنان ومصر في عضويتها، لدعم عملي التنمية في هذه الدول وتهدئه الخواطر فيها. وبعد سلسلة من الطروحات الاسرائيلية بهذا الاتجاه عاد بيريز لي طرح تصوره في عام 1990 وكان حينها زعيم حزب العمل الاسرائيلي، وتصوره هذه المرة يقترب كثيرا من تصوره القديم الذي يؤكد على ضرورة التعاون الاقتصادي الوثيق لدعم السلام العربي-الاسرائيلي، من خلال اقامة سوق اقتصادية مشتركة بأسم السوق الاقتصادية المشتركة للشرق الاوسط على ان تظم هذه السوق الدول العربية الى جانب اسرائيل حيث عبر عن ذلك بيريز قائلا((اولا وقبل كل شيء هندسة

معمارية ضخمة وهندسة تاريخية لبناء شرق اوسط جديد متحرر من صراعات الماضي ومستعد لآخذ مكانه في العصر الجديد، العصر الذي لا يطبق المتخلفين ولا يغفر للجهلة))⁽⁸⁾.

وعاد بيريز في كتابه الشرق الاوسط الجديد يعطي تصورات للمستقبل الاسرائيلي، اذ ينصب توكيده على الاقتصاد باعتباره عصب الحياة ومحرك الحياة التي يريد ان تسود وانه يرى ان ((عناصر القوة المعاصرة ترجح كفة الموازين باتجاه الجبروت الاقتصادي لا العسكري))⁽⁹⁾. كما ان بيريز ينظر الى المنطقة وكانها مشدودة الى اربعة احزمة اقتصادية-سياسية، الحزام الاول هو نزع السلاح، والحزام الثاني هو المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء والحزام الثالث هو الهياكل الارتكازية والنقل والاتصالات، اما الحزام الرابع السياحة⁽¹⁰⁾. وبهذا فان بيريز ينظر الى مستقبل المنطقة في ضوء ان يكون لاسرائيل فيها دوران، الاول كصاحبة مشروع والثاني قيادة هذا المشروع ومن هنا يبدو ان منطلقات بيريز لتصور سوق شرق اوسطية هي الاكثر وضوحا والاكثر دقة في تحديد الية تحقيق ذلك من بقية الكتاب الاسرائيليين الذين تناولوا هذا الموضوع كما انه يختلف عنهم في انه يرى ان محاولة خلق اساس اقتصادي لربط دول المنطقة ببعضها هي خطوة اضافية واساسية لاية تسوية وانها احدى الاولويات العاجلة لكل شعوب المنطقة.

ورغم ان بيريز الابرز والواضح في طروحاته لاهمية اقامة سوق شرق اوسطية الا ان هناك العديد من الكتاب الاسرائيليين اولو جانب التعاون الاقتصادي بين العرب واسرائيل اهمية كبيرة اذ عبر عن ذلك ابايبان بقوله ((ان الوضع الطبيعي لاسرائيل هو الانسجام الاقليمي مع دول المنطقة، بتطبيع العلاقات مع الدول العربية وانهاء حالة المقاطعة وفتح الحدود والتعاون الاقتصادي والانتقال من طور التوسع العسكري الى طور التوسع الاقتصادي))⁽¹¹⁾. اما البروفيسور حاييم بنشامير وهو احد اهم الخبراء الاسرائيليين في مسألة التعاون الاقتصادي المحتمل بين العرب واسرائيل والذي ترأس الفريق الاقتصادي الحكومي لمتابعة عملية التسوية، فقد قدم دراسة محصلتها النهائية ان السلام سيقدم خدمات مباشرة للاقتصاد الاسرائيلي ويرى بروفيسور اسرائيلي اخر هو جاد جليغر الباحث بمركز ديار في جامعة تل ابيب ((انه في ظل السلام ستقوم علاقات تجارية طبيعية وستحقق الزراعة والصناعة الاسرائيلية نمو غير عادي اذا وجهت دولا مثل الدول الخليجية وخاصة السعودية والامارات طلبها الخارجي نحو الاسواق الاسرائيلية مشيرا الى الميزات النسبية التي تتمتع بها السلع الاسرائيلية في الاسواق العربية نتيجة القرب الجغرافي))⁽¹²⁾. وترى الكاتبة الاسرائيلية مريث جليت ان اسواق الخليج العربي وحدها كافية لاستيعاب نحو ثلث الصادرات الاسرائيلية سنويا.

وجملة القول ان هناك ثلاث افكار تتكرر باستمرار في الاوراق الاميركية (ورقة هارفرد) والاوربية والبنك الدولي، بالاضافة الى الطروحات الاسرائيلية وهذه الافكار الثلاثة هي (13):

1. ان المنطقة مقبلة على سلام دائم سيؤدي الى تخفيض كلفة الامن.
2. يجب ان يقوم اصلاح هيكل الاقتصادات الشرق اوسطية على مفهوم الليبرالية بمعنى ان يكون الاصلاح بالمفهوم السياسي والاجتماعي، وضرورة انتاج فئات اجتماعية ذات مصلحة بالاسلام.
3. الربط بين السلام السياسي والاصلاح الاقتصادي والتعاون الاقليمي وهو الذي يعيننا بالدرجة الاساس في موضوعنا هذا.

اما على الجانب العربي فيرى انصار السوق الشرق اوسطية ان هناك مكاسب اقتصادية مهمة ستتولد من جراء ذلك وان هناك ثمة مبالغة في الدور الاسرائيلي ومخاطر الهيمنة الاسرائيلية وان هذه المبالغة تستند الى رؤيا ستاتيكية للواقع المتخلف الراهن للاقتصادات العربية(14).

ويمكن تحديد اهم مبررات وحجج انصار السوق الشرق اوسطية ومؤيديها من العرب بما يأتي:

1. ان عصرنا الحالي هو عصر التكتلات الاقتصادية، فلا بد ان نقيم تكتلا لمواجهة تلك التكتلات ولدعم مركز المنطقة في النظام الدولي الجديد.
2. الاستفادة من مزايا اتساع السوق وحرية التجارة، الى جانب الافادة من مزايا التعاون الاقتصادي بصورة عامة، كالاستفادة من التكنولوجيا الاسرائيلية والاموال الخليجية الفائضة وغيرها .
3. ليس هناك خوف من اسرائل وعدد سكانها لا يشكل سواء نقطة في بحر الكثافة العربية اذ ان السوق ستضم نحو 300 مليون نسمة منهم 5 ملايين نسمة فقط من اسرائيل أي بنسبة 1,7% فقط من اجمالي سكان السوق.
4. ان الصناعة الاسرائيلية هي صناعة عسكرية بالاساس، وفي حالة تكريس السلام ستعاني هذه الصناعة من الانكماش وتفقد اهم مجالات تميزها الحالي مام ماتبقى من تميز في الصناعات الاخرى فأن الاقتصادات العربية ستستفيد منها لانها ستقدم جودة اعلى وسعر اقل من الصناعات العالمية.
5. لا خوف ولا خطر على الهوية العربية لعدم وجود تعارض او تصادم بين العروبة والشرق اوسطية فالاخيرة ترتيب اقليمي اما الاولى فهي فكرة وانتماء وشعور ووجدان وبالتالي فأن السوق الشرق اوسطية ليست بديلا عن التكامل العربي بل هي اضافة وتوسعة له.

6. التهوين من حاجة اسرائيل ودوافعها في الدخول في علاقات اقتصادية مع الدول العربية اذ يذكر في هذا الصدد الاقتصادي الاميركي البارز ستانلي فيشر ان الاقتصاد العربي باسره اصغر من حجم الاقتصاد الكندي لوحده.

7. حتى وان كانت هناك اخطار حقيقة لهذه السوق على الدول العربية فينبغي على الاخيرة ان تتخذ الاحتياطات والتدابير اللازمة بكفاءة لتوجيه السوق لصالحها.

ومما تجدر الاشارة اليه ان امين عام الجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد يسلك ويدعم هذا الاتجاه اذ يشير في هذا الصدد قائلاً ((ان السوق الشرق اوسطية هي شكل من اشكال التعاون بين اطراف متعددة الاتجاهات، متباينة الاهداف، متعارضة التوجهات وليس هناك ثمة التخوف من احتمالات هيمنة اسرائيل على مصائر العرب واقدارهم، ذلك ان اسرائيل لاتعدو ان تكون بقعة صغيرة مقيدة بمواردها المحدودة في محيط عربي واسع يمتلك امكانات كبيرة وموارد ضخمة. ومن ثم فلن يكن لاسرائيل أي ميزة اقتصادية، وانما يمكن التعامل معها كامكانية التعامل مع غيرها سواء ايران او تركيا او قبرص))⁽¹⁵⁾.

ولغرض اجراء مناقشة موضوعية لهذه الحجج والمبررات يمكن القول ابتداءً ان اصحاب هذا الاتجاه قد عالجوا الموضوع من وجه نظر اقتصادية تجريبية على اساس حسابات الربح والخسارة بالمعنى الاقتصادي المجرد، في الوقت الذي يجب ان يكون فيه ميزان الربح والخسارة هو ميزان من وجهة النظر السياسية الاستراتيجية وليس الاقتصادية البحتة حسب، وبالتالي فأن مفهوم الرفاه الذي يجب ان يتبناه أي تحليل لا بد ان يحرص على المستقبل الحضاري للمنطقة العربية وليس الرفاه بمعناه المادي فقط، أي يجب ان يكون التحليل في ظل هذه التحديات تحليلاً شاملاً وثاقباً ومتعدد المتغيرات لانه التحليل الوحيد القادر على الوصول الى مستوى الفكر الاسرائيلي، حيث التداخل والتشابك القوي بينما هو اقتصادي وسياسي واستراتيجي وامني⁽¹⁶⁾.

وعلى وفق ماتقدم فأن حجة الكلام عن مزايا واهمية التكتلات الاقتصادية فلا يمكن لاحد التشكيك في المنافع التي يمكن ان تحققها الاقطار العربية في تكتلها خاصتها في عصر التكتلات العالمية الذي يسود العالم الان. لكن السؤال المهم هنا هو لماذا من السوق العربية المشتركة الى السوق الشرق اوسطية المشتركة؟ ولماذا يجب ان تكون اسرائيل محورا لها؟! وفي الاجابة على ذلك لا نريد ان نوكد على ان الفوائد والمنافع التي ستحققها اسرائيل جراء هذا السوق هي اعظم واكبر مما ستحققه الاقطار العربية، لان الداعمين لهذا السوق سيجدون ان هذا ليس كافياً لرفض

المشروع، اذ مالضير في الدخول في مشروع سيحقق منه الجانب الاخر منافع اكثر مني طالما ان حالي بعد الدخول في المشروع سيكون افضل منهم ولو بقليل.

انما يمكن ان يتحقق من فوائد للعرب سيكون بمثابة نتيجة جانبية او ثانوية لان اهداف اولويات المشروع تبغي اولا واخيرا مصالح اسرائيل وليس غيرها. ومع ذلك فان رفض الفكرة لا ينطلق من مقدار ما ستحققه اسرائيل من منافع بل لمجرد لانها ستحقق اية منافع لان اسرائيل ليست دولة لا زالت مجرد مشروع عدواني استيطاني يتناقض وجوده مع المشروع العربي⁽¹⁷⁾.

ويمكن القول ان التعاون الاقتصادي مقبولا لو كان مع دولة مثل تركيا والهند ليس لديها اهداف استيطانية. الى جانب ان اقامة أي سوق مشتركة يتطلب كما يذكر الاقتصادي المعروف محمد محمود الامام ((نمط معين من العلاقات بين دول يربطها واقع اجتماعي وحضاري واحد وتصور معين للمستقبل، فأين اسرائيل من هذا كله))⁽¹⁸⁾.

اما القول ان التعاون الاقتصادي مع اسرائيل هو افضل ضمان لاستمرار السلام وبالتالي فان ماينفق على التسليح يمكن ان يوجه لدعم عملية التنمية في تحقيق مايسمى بمخصص السلام هو قول على مافيه من جاذبية نظرية الا انه غير مقبول كليا، اذ ان الحروب والعداء العربي الاسرائيلي لم يكونا بسبب عدم وجود هذا التعاون بل بسبب وجود كيان عدواني استيطاني يستهدف ضم المزيد من الاراضي العربية، كما ان النفقات العسكرية الهائلة للدول العربية لم تكن بسبب الصراع العربي الاسرائيلي فقط، وانما استغلال الجهات بائعة السلاح المصادر المتعددة للصراعات والتهديدات الكامنة في المنطقة كورقة ضغط على بعض الانظمة العربية لبيعها المزيد من الاسلحة والمعدات⁽¹⁹⁾. وليس ادل من ذلك النفقات الهائلة التي انفقتها وتنفقها دول الخليج على شراء السلاح في الوقت الذي تجري فيه هناك ما يعرف بمفاوضات السلام العربية الاسرائيلية وليس هناك ما يمنع اويوقف هذه النفقات مستقبلا، حتى في ظل السوق الشرق اوسطية طالما هناك معامل للسلاح تنتج وتحتاج اسواق للتصريف، بل ان الاقتصادي الاسرائيلي المعروف وكبير اقتصاديي البنك الدولي ماسكل برونر اشار الى ان الانفاق العسكري سيتزايد جراء اتجاه هذا الانفاق نحو الاستثمار في منظومات الانذار المعقدة وباهظة التكاليف⁽²⁰⁾.

اما القول ان التكنولوجيا والصناعة الاسرائيلية ليست متوفرة على الصناعات العربية الى الحد الذي تثير فيه القلق على القدرة التنافسية المقارنة، فالمسألة هنا لاتتعلق بأختلاف التكاليف النسبية لانتاج السلع بين كل من الدول العربية واسرائيل بقدر ماهي تتعلق بماهية هذه السلع وعما اذا كان هذا التفوق كما وصفه الاقتصادي العربي المعروف جلال احمد امين انه العلاقة بين

المخ والعضلات، فالعضلات هنا هي المواد الخام والفوائض المالية العربية والأيدي العاملة العربية ، اما المخ فهو التكنولوجيا الاسرائيلية المتقدمة. وتجدر الاشارة الى ان المنافسة بين الصناعة الاسرائيلية والصناعة العربية هي ليست منافسة اقتصادية بحتة يتصورها او يصورها بعض الاقتصاديين ، اذ ان هناك طرق عديدة للوقوف امام المنافسة الاجنبية بكفاية دون اللجوء للحماية الجمركية من اهمها الاستعداد النفسي للمستهلك، كما هو حال الفرد الياباني تجاه السلع الاميركية والحال نفسه مع الفرد الاسرائيلي الذي يفضل السلع الاسرائيلية المنشأ على غيرها من السلع الاجنبية حتى وان كانت اقل جودة واعلى سعرا، غير ان هذا الاستعداد غير متوفر لدى المستهلك العربي عموما⁽²¹⁾. وان هذا الوضع الضار لايتحملة المستهلك العربي لوده وانما هو نتاج الهواجس التي يتميز بها الوضع العربي الراهن التي يحددها الكاتب المعروف غسان سلامة بهاجس تراخ العلاقات العربية وهاجس الحاق الجانب الفلسطيني بالفلك الاسرائيلي، وهاجس انشطار الجسم العربي الى شضايا غير متآخية وهاجس افتراق العرب عن العرب الى جانب هواجس الاختراق الاسرائيلي للاقتصاد العربي وانهاء المقاطعة⁽²²⁾.

والقول بعدم قدرة السوق الشرق اوسطية في تميع وتغيب الهوية العربية فانه قول مردود، لان الهوية العربية والفكر العربي يتعرضان بالفعل للتشويه والمسح ، اذ بدا ومنذ وقت غير قريب اهمال الموضوعات المتعلقة بالامة العربية الواحدة وبالنظام العربي والتكامل العربي وحتى العمل العربي المشترك والعمل في الوقت عينه على اخضاع هذه الموضوعات الى تغيير يتناسب والتوجه الشرق اوسطي ، املا في رؤية احيانا القادمة وقد اصبحوا شرق اوسطين وليسوا عربا.

والقول ان الهوية الجدية المقدمة هي اضافة وليست بديلا عن الهوية العربية وبالتالي فان التعاون والتكامل مع اسرائيل هو ليس بديلا للتكامل العربي وانما هو اضافة وتوسعة له، فهو قول مردود ايضا، لان التكامل الاقتصادي العربي المقصود هو اقامة تكتل اقتصادي عربي لمواجهة التكتلات الدولية، اما التكامل مع اسرائيل المنفتحة على العالم المتقدم سيشكل خرقا مهما للاقتصاد العربي ، هذا الى جانب ان النظام السرق اوسطي يهدد بتصفية الرابطة العربية ذاتها ، وذلك ان النظام العربي كان من الممكن ان يتعايش مع أي نظام (شرق اوسطي او غيره) لو انه (أي النظام العربي) يعيش حالة من التماسك والقوة والوضوح في تلمس اهدافه، الا ان طرح مشروع السوق الشرق اوسطية في هذا الوقت الذي يعاني فيه النظام العربي من عجز في مواجهة التحديات الخطيرة التي تواجهه ، الى جانب ان هذا السوق يسعى لجذب اقطار معينة دون غيرها الامر الذي يؤدي الى مزيد من التنافس والتنافر بين الاقتصادات العربية ، والتخلي

عن خصوصيتها وتنميتها المستقلة ، الامر الي يعني ضرب الرابطة العربية في الصميم وتفريغها من محتواها⁽²³⁾.

وفي هذا الصدد يشير "ايغال الون" بير الخارجية الصهيوني الاسبق قائلا "ان اتفاق السلام والتعاون الاقتصادي يضمن لنا طرقا مفتوحة، ووصولاً حراً الى المناطق دون سيطرة مباشرة لها". مما سيتيح ذلك لـ "اسرائيل" كما يذكر الاقتصادي العربي المعروف محمود عبد الفضيل التحول من المفهوم الضيق للامن وهو الدفاع عن الحدود الجغرافية فقط، الى مايسمى بـ "امن الاعماق" اي ان الحدود جديدة لاسرائيل ليست جغرافيه حسب بل ستكون اعماقا اقتصادية، سياسية، من خلال السيطرة على مجريات الامور السياسية والاقتصادية ومحيط بلدان الجوار⁽²⁴⁾.

ثالثا: هيكل ومكونات السوق "الشرق اوسطية" :

ان تفحص دقيق وعن كثب للاوضاع المحتملة لاقطار الوطن العربي في ظل نفاذ السوق "الشرق اوسطية" ، يبيث ان هناك عدة سيناريوهات لفك واعادة تركيب" هذه الاقطار بما يتلائم والتصورات الصهيونية لتلك السوق المزعومة، وعلى العموم تقوم الهندسة الجيو-اقتصادية الجديدة الى عدد من المقومات والدعائم الرئيسية هي⁽²⁵⁾:

- بناء منظومات ومناطق للتعاون الاقتصادي والامني.
- فصل بلدان الشرق عن بلدان المغرب العربي.
- اعادة تعريف المشرق بحيث يشمل مصر، ودمج "المشرق الجديد" مع اسرائيل في منظمة تعاون اقتصادي وامني.
- فصل العراق عن المشرق وبلدان الشام ودمجه في منظومة اقتصادية امنية جديدة يشمل اقطار الخليج وايران وربما جمهوريات اسيا الوسطى.

دمج بلدان المغرب العربي في "الفضاء الاقتصادي والامني"بلدان البحر الابيض المتوسط". عزل وتهميش السودان والصومال واليمن "بلدان الاطراف" وضمن النظم الامنية ومناطق اقتصادية خاصة بافريقيا والقرن الافريقي.

وتحول فلسطين من قاطره لحركة التحرر العربي الى معبر وجسر لاسرائيل في الوطن العربي. ويتبين مما سبق التوجهات والخطط العريضة لاعادة رسم الخريطة الاقتصادية والسياسية والامنية للوطن العربي والتخوم المحيط به. هذا وان هناك سيناريوهات جاهزة وقابلة للتشغيل وعلى اساس المقومات والدعائم اعلاه، وهي في حقيقتها نطاقات عمل صهيوني في الوطن العربي. ومن اهم هذه السيناريوهات او نطاقات العمل الصهيوني ماياتي⁽²⁶⁾:

النطاق المحيط مباشرة بـ "اسرائيل" الذي يعد منطقة النفوذ المباشر اويستهدف دمج اقتصادات كل من الكيان الفلسطيني الوليد والاردن باسرائيل، وعلى غرار الاتحاد الاقتصادي لدول "البنيلوكس" هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ. وقد تم التمهيد لهذه المرحلة بالقرار الذي اتخذته اقطار مجلس التعاون الخليجي بانهاء المقاطعة لـ "اسرائيل" من الدرجتين الثانية والثالثة، الى جانب المعاهدة الاردنية الاسرائيلية، وبرز مخاطر هذه المرحلة بما كان اقتصاديين هشين متخلفين باقتصاد متطور وطموح، اذ ان الاقتصاد الصهيوني يفوق نظيره الاردني مرة ونظيره الفلسطيني "الضفة وقطاع غزة" 20 مرة⁽²⁷⁾.

نطاق المجال الحيوي، ويعد امتدادا " من وجهة نظر العمل الصهيوني" للنطاق السابق، ويشمل هذا المجال في المنظور الصهيوني كلا من سوريا وشمال شبه الجزيرة العربية وساحل الخليج العربي بدويلاته جنوب البصرة، ورغم ان هذا سيناريو يبدو سابقا لوانه الا انه قابل للتشغيل في ضوء معادلات سياسية جديدة. وتسعى "اسرائيل" من وراء هذا المجال "السيناريو" الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية التالية:

- أ . ضمان امتداد الطاقة الرخيصة من النفط والغاز الطبيعي.
- ب . مبادلة تكنولوجية صهيونية برؤوس الاموال الخليجية.
- ج . فصح العراق عن بلاد الشام اقتصاديا وسياسيا وامنيا وبالتالي تصفية مشروع حدودي محتمل بين العراق وسوريا.
- د . نطاق التوسع المحتمل، ويشمل مصر والعراق واليمن، وتهدف "اسرائيل" من وراء ذلك، عزل وتحييد هذه الاقطار عن اطرها العربي الذي تمارس الية قيادتها وقوتها، بحيث تظل هذه الاقطار في احسن الاحوال والقوى الاقليمية "القطرية" محدودة التأثير. اذ بعد ان نجحت "اسرائيل" وقيادتها الامريكية" في تحييد العراق واخراجه من ساحه لعبة الشرق الاوسط "في الوقت الحالي عالاقل" من العدوان الثلاثيني واستمرار فرض الحصار الاقتصادي عليه، فانها تسعى الى تحييد مصر، فاسرائيل تعلم ما لمصر من تأثير في المنطقة العربية حتى لو لم تتوافر فيها قيادة راغبة او قادرة على ذلك، وبالتالي فاذا لم يكن جلب تأييد مصر لخطى "اسرائيل" الشرق اوسطيه ممكنا فليكن الحيلولة دون مقاومتها لهذه الخطى، اي ان اسرائيل تسعى الى جعل دور مصر التاريخي يكمن في دفع عربة الشرق الاوسط كلما ازلفت في حفرة، وذلك كثمان للمساعدات الامريكية التي تتلقاها، اما صعود مصر الى تلك العربة فأن "اسرائيل" والولايات المتحدة لاترغب فيه ولن تسمح به⁽²⁸⁾.

اما اليمن "بعد الوحدة" فتسعى اسرائيل لتحييده عن طريق اشغاله داخليا وحدوديا خارجيا. بما يحجب دوره العربي القومي المفترض.

نطاق الحزام المساند ويشمل المغرب العربي، والهدف الاسرائيلي من هذا هو الحيلولة دون التمام المغرب بالمشرق العربي، من خلال الردع النووي اولا، واتباع منطق "توزيع الادوار" مع اطراف التحالف الغربي بحيث يتكفل الاتحاد الاوربي بجر المغرب الى الوهم الاوربي من خلال مشروعات الشراكة وربما اغراء العضوية المنتسبه ثانيا، واقامه علاقات محدودة مع اقطار مغربية تهيئها ظروفها لذلك كالمغرب او تونس ثالثا.

رابعا: ما العمل !!!

يلاحظ من قراء متمحصنة في وقائع التأريخ الحديث للوطن العربي ان هناك هدفا ثابتا في استراتيجية الغرب تجاه المنطقة، يتمثل في الحيلولة دون ظهور قوة اقليمية في المنطقة تكفل تكتلها على اساس عربي-اسلامي، اذ ظهرت عدة تحالفات تهدف اسقاط الى مشروع يهدف الى تحقيق هذا التكتل ابتداءا بتجربة "محمد علي" مرورا بالثورة العربية " الشريف حسين بن علي " ومن ثم "عبد الناصر" واخيرا العدوان الثلاثيني على العراق. ويعد زرع اسرائيل في قلب الوطن العربي هو اهم الوسائل الرامية الى تحقيق ذلك الهدف، وبالتالي فقد برز خلال الاربعين عاما الماضية مفهوم الشرق الاوسط كصيغة مناقضة للمصلحة العربية واستقر في الوجدان العربي ارتباط هذا المفهوم بالعداء للعروبة ومحاولة نفاذ اسرائيل.

ومن هنا فان مشروع السوق الشرق اوسطية يستهدف جعل اسرائيل نقطة استقطاب مركزية اقتصاديا وماليا، ويسمح للولايات المتحدة بان تثبت تغلغلها وتعزز استغلالها للاقتصاديين للمنطقة، خاصة بالنسبة الى امساکها بمصادر الطاقة وتأمين استمرار سيطرتها السياسية وتعزز هجمتها "الثقافية الاستهلاكية" على حساب العرب كجسم سياسي ومجتمع واقتصاد، بحيث تزداد تبعيتهم وتنكمش قدرتهم على اتخاذ القرار المستقل "او شبه المستقل" في مجالات الامن السياسي والاقتصاد والثقافة⁽²⁹⁾. وكما عبر "بيرلز" بصراحة عن المستقبل الذي ينتظر العرب في ظل المشروع الشرق اوسطي الزعوم قائلا "على العرب ان يفاضلوا بين كابوسين الكابوس الاول هو بقاء الوضع كما هو (اي استمرار احتلال اسرائيل لارض العربية) والكابوس الثاني هو السلام وما يتضمن من تنازلات وحلول وسط تشبه عملية بتر جراحية"⁽³⁰⁾.

وتأسيسا على ماتقدم فانه ليس من السهولة اقتراح صيغة عمل (سحرية) لمجابهة هجمة المشروع للشرق اوسطي، خاصة في ظل التوقعات غير المبررة وللامال المضللة والانبهار العربي الرسمي الكاسح بما يستحق للعرب من اقتصادية وتكنولوجية، ماكان بالامكان تحقيقها لولا المشروع الشرق اوسطي .

والسؤال المهم هنا هو ماتعمل اذا لمواجهة التهاون والارتداء وفقدان الثقة العربية بالنفس التي يعكسها الموقف الرسمي العربي ومواقف البعض من مفكري المشروع الشرق الاوسطي؟
للاجابة على ذلك ينبغي التوكيد على ان الجهد العربي " على المستويين الشعبي والرسمي " يجب ان يركز على مجالين: الاول تحصين الذات العربية وتقوية المناعة القومية لدى الجماهير، والثاني اعادة النظر في اسس العمل العربي المشترك واطره⁽³¹⁾. وفي سبيل تحقيق ذلك لابد من تبني استراتيجية دفاعية طويلة الامد تقوم على عدد من الدعائم والمرتكزات، يمكن تحديد اهمها بما يأتي:

- أ . لدينا واقعا حارا علينا ان نواجهه بعقل بارد لان المشكلة التي عشناها في نصف القرن الاخير اننا واجهنا القضايا الحارة بعقل حار فكانت افكارنا "دخانية"
- ب . ان امتنا عرفت ماهو اقصى مما تعانیه الان ولكنها رفضت ان تضيفي الشرعية على الامر الواقع، فنحن امه ينزع سلاحها وتمنع من زراعه غذائها ويقر عليها التنازل عن هويتها، الا ان هناك نقاط ضوء في الامة تحذر فكرنا من النهب السياسية والاقتصادية والثقافية، بل لابد من العمل على صنع نقاط ضوء جديدة في الامة.
- ج . القيام بجملة توعية واسعة النطاق تنبه الفرد العربي على التعامل مع الدافع الجديد الذي يشير بأن المعركة مع العدو الصهيوني لم تعد معركة بين الجيوش بل مع كل فرد عربي لان المشروع الشرق اوسطي هو تهميش لوجوده وتغييب للهوية العربية ككل.
- د . ضرورة بحث وبلورة موقف عربي جماعي محدد تجاه المشروع الشرق اوسطي من خلال توجيه الضغط الشعبي المنظم صوب الحكومات العربية، لكي تتجاوز الاخيرة كل اختلافات الماضي واصاب علاقتها البينية الرسمية من جفاء وسطحية، وتعمل على تعميق الروابط فيما بينها وتفعيلها لتشكيل تكويننا سياسيا واقتصاديا متشابكا ومتماسكا وقويا، يمكنه صيانته الامة من محاولات التهميش السياسي والاقتصادي والثقافي.
- هـ . التوكيد على اهمية دور الجامعة العربية بتشكيلاتها المختلفة " مجلس الجامعة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الخ " وماينفرع منها من اتفاقيات ومشروعات للوقوف في وجه

المشروع الشرق اوسطي من خلال النهوض بما اقره العرب فيما بينهم من معاهدات ومواثيق ومؤسسات وترايطات.

و . توعيه الشعب العربي باهمية مايمكن ان يجنبه من مكاسب من منظور وطني وقومي للتنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات، وللتعبير السياسي عن الهوية. واخيرا وليس اخرا فاننا نذهب مع " جلال احمد امين " الى الاعتذار عن البكاء ولكننا نفضله عن اشياء اخرى كثيرة، كالارتداء في احضان من قتل اخوتنا وانتهك اعراضنا، والبكاء على اي حال ليس تصرفا مرضيا خاصة اذا كان مقدمة للغضب، ذلك ان العرب لا يحتاجون الا الى شئ واحد هو الغضب، اذ لديهم كل الامكانيات والموارد، لديهم الارض ومصادر الطاقة والسكان والذكاء، ولاينقصهم غير الغضب.

الهوامش

1. منذر عبد المجيد البديري "الشرق الاوسط: الابعاد والاهداف" نشرة قضايا اجتماعية (بغداد: مركز دراسات الشرق الاوسط، نيسان 1994)، ص 17 .
2. لمزيد من التفاصيل حول اصل المفهوم انظر في ذلك: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسه في العلاقات السياسية العربية، الطبعة الثالثة(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983) ، ص ص 24-34.
3. غسان سلامة "افكار اولية عن السوق الاوسطية" المستقبل العربي، العدد 197، (كانون الثاني، يناير 1994) ص 79.
4. لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

Carlton S.c00n, caravan, the story of the middle east, revised ed. (N.Y:Holt&Rinhart,1957), first published 1951.

- نقلا عن احمد زايد "النظرية الاجتماعية المعاصرة والواقع العربي" المستقبل العربي العدد 198، " تشرين الثاني - نوفمبر 1994 " ، ص ص 21-23.
5. عبد المنعم السيد علي " البعد الاقتصادي للنظام الشرق اوسطي " افاق عربية، العدد 7-8 (تموز-اب 1994) ، ص 30.
6. لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:
- رضا القرشي (الاثار المستقبلية لاتفاق غزة-ارياحا على مستقبل الامن الاقتصادي العربي) في خليل الغزاوي (محرر)، الاثار المستقبلية في اتفاق غزة-ارياحا على الامن القومي العربي والامن الوطني العراقي، حلقات نقاشيه اقامها مركز دراسات الشرق الاوسط، الجامعة المستنصرية، (كانون الاول)، ص ص 30-32.
7. احمد السيد النجار " بعض ملامح المخطط الاسرائيلي للتعامل الاقتصادي مع الوطن العربي وكيفية التصدي له " مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 20 (1992)، ص 318.
8. شيمون بيريز "عصر لايطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة " في ماذا بعد عاصفة الصحراء، مجموعة من المؤلفين (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1992) ص 104.
9. شيمون بيريز، الاشرق الاوسط الجديد، الطبعة الاولى (عمان: دار الجليل للنشر، 1994)، ص 51 .
10. المصدر نفسه ص 93.
11. الاثار السياسية والاقتصادية لرفع المقاطعة العربية عن الكيان الصهيوني، قضايا دولية العدد 259 (31 ديسمبر 1994) ص ص 14-15 .
12. لمزيد من التفاصيل حول الطروحات الصهيونية في هذا الموضوع، انظر: النجار، مصدر سبق ذكره، ص ص 318 - 330 .
13. مستقبل التسوية بين العرب واسرائيل: في اتجاهات التطبيع والممانعة " ، حلقة نقاشية، شؤون الاوسط، العدد السابع والعشرون (اذار 1994) ص 77 .
14. انظر كنماذج لمثل هذه الاراء والكتابات
- فهد القانك "الابعاد الاقتصادية للحل السلمي" ورقة غير منشورة قدمت لي: النتائج الاقليمية للتسوية في الشرق الاوسط، منتدى الفكر العربي (عمان: ايلول - سبتمبر 1992)، ص 8.
- وانظر كذلك تعقيب سعيد النجار علي: محمود عبد الفضيل، العرب والتحديات "الشرق اوسطيه" الجديدة (بيروت: مركز-دراسات الوحدة العربية، 1994) ص ص 184-200 .
- "محاولات اقامة تعاون اقتصادي اقليمي-دولي على مستوى منطقة الشرق الاوسط.
15. احمد عصمت عبد المجيد " جامعه الدول العربيه في ظل المتغيرات الاقليمية " شؤون عربية، العدد 81 (مارس - اذار 1995)، ص ص 14-16.
16. محمود عبد الفضيل " مشاريع الترتيبات الشرق اوسطه : التصورات المحاذير - اشكال المواجهة" المستقبل العربي، العدد 179 (كانون الثاني 1994) ، ص ص 100-101 .

17. جلال احمد امين " مشروع السوق الشرق اوسطيه ومشروع النهضة العربية" المستقبل العربي ، العدد 178 (كانون الاول - ديسمبر 1993) ، ص ص 44-45.
18. مداخلة محمد محمود الامام حول " السوق الشرق اوسطيه " مجلة اليسار، العدد 41 (تموز - يوليو 1993)، ص 12.
19. عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص 103 .
20. المصدر نفسه، ص 103
21. امين، مصدر سبق ذكره، ص 52.
22. لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك سلامه، مصدر سبق ذكره، ص ص 68-80 .
23. المؤتمر القومي العربي الخامس، حال الامه 1993، (بيروت: 9-11 ايار-مايو 1994)، ص 31 .
24. عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص 106 .
25. المصدر نفسه، ص 108 .
26. لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:
- محمد عبد الشفيق عيسى، " كاسب واحد وخاسرون كثيرون في النظام الاقليمي الشرق اوسطي " جرين صوت العرب، العدد 281 (5 اذار 1995).
27. سلامه، مصدر سبق ذكره، ص 70 .
28. النجار ، مصدر سبق ذكره، ص 327 .
29. يوسف صايغ " منظور الشرق الاوسط ودلالاته بالنسبة الى العرب " المستقبل العربي، العدد 192 (شباط 1995)، ص 14 .
30. عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص 105 .
31. محمد زكريا اسماعيل " النظام العربي والنظام الشرق اوسطي " المستقبل العربي، العدد 196 (حزيران- يونيو 1995) ، ص 24 .